

المبحث الأول

تعريف المال العارض وطبيعته ودورته

أولاً: تعريف المال العارض:

المال العارض هو: «مجموع النقود المتداولة في زمن معين، والتي تمثل قيمة ناتج سعي الإنسان في الدنيا بتعامله مع المسخرات، بشرط أن يكون السعي حلالاً في القصد والوسيلة».

ومعنى المال العارض كما جاء في قواميس اللغة هو «عرض الدنيا كان من مال قل أو كثير، والعروض الأمتعة التي لا يداخلها كيل، ولا وزن، ولا تكون حيواناً، ولا عقاراً».

وقد وردت لفظة عرض ومشتقاتها في نحو عشر آيات من القرآن الكريم، وفي كل آية كنت أستقي معنى اللفظة من كتاب «كلمات القرآن الكريم - تفسير وبيان» للعلامة الشيخ (حسين محمد مخلوف)، وكان المعنى العام لكلمة المال العارض هو المال الزائل، وهو ذات المعنى المقصود عندما استخدمت لفظة العارض كوصف للمال الناتج عن السعي والعمل، وفي تتبع لمعنى لفظة «عارض» في مواطن استخدامها في الآيات القرآنية كانت الصورة كما يلي:

رقم الآية	اسم الصورة	نص الآية	معنى «عارض»
٩٤	النساء	تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَانِمٌ كَثِيرَةٌ	حطام الدنيا

رقم الآية	اسم السورة	نص الآية	معنى «عارض»
١٦٩	الأعراف	يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَذَا الْأَدْنَى وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا	حطام الدنيا
١٦٩	الأعراف	وَإِنْ يَأْتِهِمْ عَرَضٌ مِثْلُهُ يَأْخُذُوهُ	حطام الدنيا
٦٧	الأنفال	تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ	حطام الدنيا
٣٣	النور	لِتَبْتَغُوا عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا	حطام الدنيا

وفي الآيات التي استخدم فيها مشتقات لفظة عارض بمعان أخرى تتضح من سياق الآية ومن ذلك:

رقم الآية	اسم السورة	نص الآية	معنى «عارض»
٤٢	التوبة	لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا لَا تَبْعُوكَ	مغنماً سهل المآخذ
٥١	فصلت	وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ فُدُّوْا دُعَاءَ عَرِيضٍ	كثير ومستمر
٢٤	الأحقاف	فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ	سحاباً عارض في الأفق
٢٤	الأحقاف	قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا	سحاباً عارض في الأفق
٢٢٤	البقرة	وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ	مانعاً

واستخدام لفظه عرض مرتبطة بالحياة الدنيا جاء دائماً بمعنى حطامها، أي المال الزائل، وهو القصد الذي اتجهت إليه عند صياغة نظرية المعاملات في الإسلام كما سبق أن أوضحته، واستخدام كلمة المال العارض سوف يطلق دائماً وحيثما وجد في أي موضع ورد بنظرية المعاملات في الإسلام على ما يتداوله الناس من نقود، أو ذهب وفضة، أو عروض تجارة، أو سوائم، أو زروع وثمار.

ثانياً: طبيعة المال العارض:

إن طبيعة المال العارض هي التي فرضت المعنى اللغوي للاصطلاح؛ ذلك لأن المال الذي يحصل عليه الإنسان الفرد سواء في شكله المباشر كالنقود من ذهب أو فضة، أو ما آلت إليه النقود من أشكال مختلفة كلها مشتراه بالنقود، كالعقارات والمعادن، والأحجار الثمينة، أو المزارع.... الخ، كل تلك الأشكال للمال يحوزها الإنسان حيازة مؤقتة، لأن هذه الحيازة سوف تنتهي إما بانتقال هذا المال إلى أفراد آخرين كنتيجة لانحسار الرزق عن إنسان وتوسعته على آخر، أو أن الانتقال بسبب انتهاء حياة الفرد، وحصول ورثته على ما خلف من مال.

هذه الطبيعة تجعل المال لا يستقر عند الفرد على حال، وإلا كان الغنى يظل غنياً، والفقير يظل على فقره دون أمل في تحقيق الانتقال من حال الفقر إلى الغنى، ويصرف الغنى عن العمل على المحافظة على ما في يده من مال لضمان عدم انتقاله من حال الغنى إلى الفقر. وثبات الحال على الوجه السابق سوف يخفي آثار الحكمة الإلهية في جعل المال ابتلاءً للإنسان أيحس كما أحسن الله إليه، أم يكون المال سبيله إلى الطغيان والإفساد في الأرض، وكيف تفرز خاصية الاختيار في الإنسان، المحسن من المسئ، ومن الذي يستحق الجنة، ومن الذي مأواه النار.

وينشأ المال العارض من سعي الإنسان وتعامله مع المسخرات، وبعد النشأة تبدأ دورة لهذا المال يتم فيها تداوله وفق نظام حدده الإسلام، مخلفاً في دورته آثاراً على الأفراد وعلى المجتمع.

ومن ثم نستطيع أن نوجز طبيعة المال العارض في النقاط التالية:

١. أن حياة المال العارض مؤقتة.

٢. أنه ينتقل من يد إلى يد ولا يستقر في يد واحدة.

٣. أن للمال العارض دورة لتداوله وفقاً لنظام واضح.

٤. أن تداول هذا المال يخلف آثاراً على الفرد والمجتمع.

ثالثاً: دورة المال العارض:

لدقة الفروق بين كل خاصية من خصائص المال العارض التي أوردتها، فسوف يكون مناسباً أن أتناول دورة المال العارض من خلال شكل مرسوم يوضح كيفية تداول المال العارض.

وتجدر الإشارة إلى أن دورة المال العارض تمر بمستويين، أولهما: دورة في مال خاص، تليها دورة في مال عام، وينتقل المال من صفة الخاص إلى صفة العام، ثم من صفته العامة إلى صفته الخاصة مرة أخرى، ويتضح ذلك من الشكل التوضيحي التالي:

